

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

يدلّ على مقصود قائله أو فاعله على وجه الظنّ وهو «الظاهر»، أو على وجه اليقين وهو «النصّ» (653). أقسام المجمل: ومن هذا البيان نعرف أنّ المجمل يكون لفظاً وفِعْلاً، واللفظ المجمل قد يكون مفرداً وقد يكون مركّباً (654). أمّا الفعل فحيث لا يقترب به ما يدلّ على وجه وقوعه، مثل ما إذا فعل الإمام عليه السلام شيئاً في الصلاة كجلسة الاستراحة، فلا يدري أنّ فعله كان على وجه الوجوب أو الاستحباب، فمن هذه الناحية يكون مجملاً وإن كان من ناحية دلالة على جواز الفعل في مقابل الحرمة يكون مبيّناً (655). وأمّا اللفظ المفرد فكالمشترك لتردّد معانيه، إمّا بالأصالة كـ «العين» و «القرء»، وإمّا بالإعلال كـ «المختار» المتردّد بين اسم الفاعل واسم المفعول، إذ لو لا الإعلال لكان «مختيراً» بكسر الياء للفاعل، و «مختيراً» بفتح الياء للمفعول فينتفي الإجمال. وأمّا اللفظ المركّب، فكقوله تعالى: (أو يعفو الّذي بيده عقدة النكاح) (656) لتردّد معانيه بين الزوج والولي. وقد يكون الإجمال لكون المتكلّم في مقام الإهمال والإجمال، إلى غير